

ولكن اذا كان الاتحاد السوفياتي سيقوم بتدخل شامل، كما سبق له وهُدِّد بالقيام به العام ١٩٧٣، فان اسرائيل ستنزّل تحت الأنبوب، حتى ولو كانت ستمتلك، أو انها فعلاً تمتلك، السلاح النووي، فان مقدرتها النووية المتواضعة لن تقف حاجزاً عنيفاً في وجه القدرة السوفياتية. لذا، فان الأساس لبقاء اسرائيل هو تصميمنا على مسك الحلقة في وجه السوفيات. وقد كان جسرنا الجوي الذي أقمناه الى اسرائيل، واستنفار قواتنا الذي أمرت به شخصياً أبان حرب العام ١٩٧٣، مع علمي بأن هذه الاجراءات قد تؤدي الى حظر النفط العربي، بمثابة اعلان عن المدى الذي ستمضي الولايات المتحدة اليه، للحفاظ على التزامنا بالمحافظة على بقاء اسرائيل، وللحيلولة دون تدخل السوفيات في المنطقة» (ص ١٢٨ - ١٢٩) (في خصوص العلاقة الاميركية - الاسرائيلية، راجع محمد السعيد ادريس، الرؤية الاميركية لاسرائيل، في «السياسة الاميركية والعرب»، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٥ - ٢٣١)*؛ أي يجب الحفاظ على اسرائيل قوية كقوة قابلة للتشغيل والاستخدام لخدمة مصالح الغرب في منطقة الشرق الأوسط باستمرار تدفق النفط منه، «لان السيطرة السوفياتية على صنوبر النفط في الشرق الأوسط ستعني نهاية العالم بالشكل الذي كُنّا نعرفه منذ العام ١٩٤٥، والتعايش المشترك بين البلدان الحرة» (ص ٢٦٥). وقد وقّعت أميركا مع اسرائيل اتفاقية تحالف استراتيجي في العام ١٩٨١.

والدول المنتجة للنفط نفسها - حسب الكاتب - ليست حسنة النية تجاه الغرب. فـ «الزيادات التي قامت بها ' أوبك ' [العالم الثالث] هي التي سببت ارتفاع أسعار البنزين على المضخة، وليس تأمر شركات النفط [الغربية]؛ وبالإضافة الى زيادة الأسعار، فان عدم الاستقرار السياسي قد أدى الى تقلقل امدادات النفط؛ وطالما أن الغرب يعتمد على النفط من الخليج العربي، ستكون هناك أزمات، أو احتمال نشوء أزمات... [وقد] كنت أول رئيس للجمهورية يقترح برنامجاً للطاقة واسع النطاق... [و] وصفت الطاقة بأنها أولى أولوياتنا» (ص ٣١٦). وعلى أساس هذه الأولوية، يُطلب منا أن نبدأ بالاستعداد لحماية مصالحنا في المناطق المنتجة للنفط في العالم؛ كما يُطلب منا أن... نواصل السير في الضغط والتركيز على احراز التقدم الكبير في مجال تطوير مصادر طاقتنا الهائلة. وبهذا الشكل، فقط، يمكننا أن نضمن قابليتنا واستمرارنا كأقوى قوة اقتصادية وعسكرية في العالم» (ص ٣٢١). ويخالف معظم الباحثين في شؤون الطاقة نيكسون حول دور «أوبك» ومسؤوليتها الوحيدة في زيادة الاسعار؛ إذ «ان معدل إيرادات شركات النفط متعددة الجنسية قد ازداد، نسبة الى الأعوام السابقة؛ وبكلام آخر، فان زيادة الأسعار للعام ١٩٧٣ قد مكّنت هذه الشركات متعددة الجنسية من أن تنقل الى المستهلكين، لا الزيادة في التكلفة فحسب، بل تضخيم مثل هذه الزيادة أيضاً. وبما أن معظم هذه الشركات هي أميركية القاعدة، فانه يصح القول أن إيراداتها الأعلى قد أفادت الاقتصاد الأميركي»**.

وفي ضوء تصوّره لأوضاع المناطق الحساسة بالنسبة الى الغرب، رأى نيكسون أن حدود الحرب الجديدة «هي التوسعية السوفياتية، أي حدود التقدم السوفياتي في أفريقيا والشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وحدود المزيد من سيطرة النفوذ السوفياتي من طريق الأحزاب الشيوعية المحلية في أوروبا الغربية، ومن طريق حركات التحرر، ومن طريق إعادة كتابة التاريخ المحسوبة، ومن طريق الهزّات والدعاية والهجمات على تلك المؤسسات التي تقف في طريق المطامح السوفياتية» (ص ٤٤٠). أمّا كيف تصبح الأحزاب الشيوعية وحركات التحرر الوطنية حدوداً للحرب الجديدة، فرأى أن الأحزاب في بلدان أوروبا الغربية «بقيادتها للأضرابات، ومطالبتها بزيادات كبيرة للأجور، وبدعويتها لتأميم الصناعات، وبتحويلها واعتمادها للارهاب ضد رجال الأعمال، يمكن أن تقضي على

* وانظر، أيضاً، الياس شوفاني، «اميركا واسرائيل»، شؤون فلسطينية، العدد ٩٢ - ٩٣، تموز / آب (يوليو / اغسطس)

١٩٧٩، ص ١٢٧ - ١٣٧.

** عباس نصراري، «الطاقة والسياسة الخارجية الاميركية»، شؤون فلسطينية، العدد ٩٢ - ٩٣، تموز / آب (يوليو / اغسطس) ١٩٧٩، ص ٩٥؛ وعاطف عبد الله قبرصي، «الاقتصاد السياسي لسياسة الطاقة للولايات المتحدة»، المصدر نفسه، ص

١٠١ - ١١١.